الفصل الأول

فيما وراء ترويض التعليم

حوار(*)

(*) تم إجراء هذا الحوار فى يونيو ١٩٩٩م.

obeikan.com

obeikan.com

(١)

دونالدو ماسيدو : أثار اهتمامى منذ عدة سنوات ماضية قضية تأديب تم رفعها على طالب فى الثانية عشرة من عمره، يدرس بمدرسة بوسطن لاتين (Boston Latin) وكان هذا الطالب يدعى «داڤيد سپريتزلر»، وأقيمت هذه الدعوى القضائية ضده؛ لأنه رفض ترديد ميثاق الولاء؛ لاعتباره حضًا نفاقيًا للوطنية، وأنه خاو من مبدأ، «الحرية والعدالة للجميع». والسؤال الذى أرغب فى أن أوجهه لك هو : لماذا استطاع صبى فى الثانية عشرة من عمره أن يرى النفاق فى ميثاق الولاء، فى حين أن معلميه والقائمين على العملية التعليمية لم يتسن لهم ذلك ؟ وما لا أفهمه ويحيرنى هو أن المعلمين الذين يجب أن يعتبروا أنفسهم مفكرين ـ وذلك حسبما تقتضى طبيعة عملهم ـ لم يستطيعوا، أو رفضوا بكامل إرادتهم، أن يروا ما كان شديد الجلاء لصبى حديث جدًا فى السن .

ناعوم تشومسكى : ذلك ليس بالأمر المستعصى فهمه، فالحالة التى ذكرتها توًا ما هى إلا دلالة على عمق عملية الترويض التى تحدث فى مدارسنا، والتى تجعل من الشخص المتعلم فردًا ليس بمقدوره فهم الأفكار الأولية التى استطاع أن يستوعبها صبى فى الثانية عشرة من عمره .

ماسيدو : وما يحيرنى أيضًا رغبة معلم على درجة شديدة من الثقافة، وناظر مدرسة، فى التضحية بما ينص عليه ميثاق الولاء، فى سبيل فرض الطاعة، بإجبار طالب على ترديده .

تشومسكى : لا أرى المسألة محيرة على الإطلاق، ففى الواقع ما حدث للطالب داڤيد سپريتزلر شىء متوقع الحدوث فى المدارس التى ما هى إلا مؤسسات للترويض، ولفرض الطاعة .

وبعيداً عن مبدإ خلق جيل من المفكرين المستقلين، فلقد أدت المدارس دومًا على مر عصور التاريخ دورًا مؤسسيًا فى منظومة من السيطرة والقسر. وحينما يصبح الفرد على درجة عالية من التعليم، يتم ترويضه اجتماعيًا بطريقة تؤازر هيكل السلطة، والذى بدوره يكافئه بسخاء.

لنأخذ جامعة «هارڤارد» على سبيل المثال: ففى هذه الجامعة الكبرى لا تتعلم الرياضيات فقط، ولكن وعلاوة على ذلك تتعلم ما هو المتوقع منك أن تتعلمه ـ بما أنك سوف تصبح أحد خريجى جامعة هارڤارد ـ مثل ما يختص بالسلوك والأسئلة التى لن تسألها على الإطلاق.

ففى هذه الجامعة تتعلم صخب حفلات الكوكتيل، وكيفية التأنق بصورة صحيحة، وكيفية التحدث بلهجة كل خريجى هذه الجامعة.

ماسيدو: بل وتتعلم أيضًا كيفية الانخراط داخل بناء طبقى معين، وتعلم ما هى أهداف وطموحات ومثار اهتمام الطبقة المسيطرة.

تشومسكى: بالطبع، وفى هذه الحالة هناك فرق شاسع بين من تلقى تعليمه فى جامعة «هارڤارد» وآخر تلقى تعليمه فى معهد «ماساتشوستس» للتكنولوچيا.

وبالرغم من أن معهد «ماساتشوستس» للتكنولوچيا مؤسسة يمينية بشكل أكبر، إلا أنها أكثر انفتاحًا من جامعة «هارڤارد»، وهناك مقولة حول كمبريدج، توضح هذا الفرق: تدرب جامعة هارڤارد من يقومون بحكم العالم، فى حين أن معهد «ماساتشوستس» للتكنولوچيا يدرب من يقومون بجعله يعمل.

ومن ثم؛ وكنتيجة لهذا، يعير القائمون على الأمور اهتمامًا أقل للسيطرة الأيديولوچية فى معهد «ماساتشوستس» للتكنولوچيا، مما أتاح فرصة أكبر لتنمية التفكير المستقل. والشاهد على ما أقوله المنصب الذى أشغله فى هذا المعهد.

فلم أشعر يومًا بأى تدخل فى عملى السياسى أو عملى كناشط، إلا أن ما أقوله لا أقصد به أن معهد «ماساتشوستس» للتكنولوچيا بؤرة للنشطاء السياسيين؛ لأنه لا يزال يدور فى فلك دوره المؤسسى الذى يتحاشى جزءًا معتبرًا

من حقيقة العالم أو المجتمع . بطريقة أخرى لم يكن أبدًا ليقدر له البقاء لفترة طويلة فى حالة ما إذا كان يقوم بتعليم الحقيقة .

وبما أنهم لا يقومون بتعليم حقيقة العالم، تقوم المدارس على ركيزة قصف الطلبة على رءوسهم بأساليب الدعاية للديمقراطية .

فإذا كانت المدارس حقًا ديمقراطية، لما كان أبدًا هناك داع لإحاطة الطلاب بتفاهات مبتذلة حول الديمقراطية، ولكانوا وبكل بساطة تصرفوا وعملوا بشكل ديمقراطى، وكما نعلم فإن ذلك لا يحدث . فكلما زادت الحاجة للحديث حول المُثل الديمقراطية، كانت المنظومة ـ فى أكثر الأحوال ـ أقل ديمقراطية .

وهذه المسألة معروفة جدًا لدى واضعى السياسات، وفى بعض الأحيان لا يحاولون حتى إخفاءها . فلقد اعتبرت اللجنة الثلاثية المدارس «كمؤسسات» مسئولة عن «ترويض الأحداث» . وأصبحت عملية الترويض لازمة ؛ لأنه تم تصميم المدارس على وجه العموم لدعم اهتمامات القطاع المهيمن من المجتمع، ألا وهو من بحوزتهم الثروات ويعتلون المناصب السلطوية . ويتم تأهيل الصغار فى المراحل الأولى من التعليم اجتماعيًا حتى يستوعبوا الحاجة لمؤازرة هيكل السلطة، وعلى وجه الخصوص الشركات الضخمة ـ بمعنى أوضح طبقة رجال الأعمال . والدرس الذى يلقنونك إياه فى عملية التأهيل الاجتماعى التى تتم من خلال التعليم هو : إن لم تساند مصالح ذوى الثروات والنفوذ، لن تستطيع البقاء طويلاً ؛ لأنه سوف يتم استئصالك من المجتمع، أو تهميشك .

ونجحت المدارس فى «ترويضها للصغار» ـ وأقولها باقتباس مصطلح اللجنة الثلاثية ـ عن طريق العمل داخل إطار من الدعاية قادر على تشويه أو إخماد الأفكار أو المعلومات غير المرغوب فيها .

ماسيدو : كيف يتأتى للمفكرين الذين يعملون داخل إطار من الدعاية أن يفلتوا بتورطهم فى الأكاذيب التى يروجونها من أجل خدمة مصالح ذوى النفوذ؟

تشومسكى : لا يفلت أى من هؤلاء بأى شىء ؛ لأنهم فى الواقع يؤدون

خدمة متوقعة منهم من قبل المؤسسات التى يعملون لديها، ويؤدون، وبمحض إرادتهم ـ وربما كانوا يفعلون ذلك دون وعى ـ متطلبات منظومة الترويض، فذلك أشبه باستئجار نجار وسؤاله بعد إنجازه العمل المطلوب منه، كيف استطاع إنجازه. فلقد تصرف كما هو متوقع منه. وأما بالنسبة للمفكرين فهم يؤدون خدمة مماثلة حيث يتصرفون كما هو متوقع منهم، وذلك عندما يصفوا بشكل دقيق ـ يمكن السماح به ـ حقيقة الأمر، التى تتوافق ومصالح ذوى الثروات والنفوذ- وهم من يملكون هذه المؤسسات التى نسميها المدارس، وفى الواقع هم يملكون المجتمع بوجه عام.

ماسيدو : يتضح بجلاء أن المفكرين على مر التاريخ أدوا دوراً مشينًا؛ ليدعموا منظومة الترويض. وبما أنهم يتخذون مواقف غير مشرفة، فهل من الممكن اعتبارهم مفكرين حقيقيين كما يعنى المصطلح؟ فلقد دأبت على الإشارة إلى بعض أساتذة جامعة «هارڤارد» بأنهم «مفوضون [سماسرة]»، وأجد أنا أيضًا أن هذا المصطلح ملائم أكثر من «مفكر»، وذلك شريطة تورطهم فى هيكل السلطة وأدوارهم الفعالة فى تعضيد «قيم التمدين» التى نجم عنها فى كثير من المرات نتائج عكسية، مثل البؤس الإنسانى، وإبادة أجناس، والعبودية، واستغلال الشعوب بالجملة.

تشومسكى : سار الوضع على هذا المنوال على مر عصور التاريخ، وعندما نرجع بالذاكرة للعصر الذى ساد فيه الكتاب المقدس، نجد أن المفكرين ـ الذين تم تسميتهم لاحقًا بـ «الأنبياء المزيفون» ـ قد عملوا على تحقيق مصالح محددة تخدم ذوى النفوذ.

ونعلم أنه كان هناك بعض المفكرين ممن انشقوا عن هذا الطريق لما لهم من آراء بديلة فيما يختص بشئون العالم، وهم من تمت تسميتهم لاحقًا أيضًا بالأنبياء، وما تلك إلا ترجمة ملتبسة لكلمة مبهمة، وكان مصير هؤلاء المفكرين هو التهميش أو التعذيب أو النفى. ولم تتغير الأحوال كثيراً فى العصر الحالى، ففى مجتمعنا يتم تهميش من ينشق من المفكرين، ويتم الفتك بهم بصورة وحشية فى دول مثل

السلڤادور . وذلك بالفعل ما حدث للأسقف «روميرو» والمفكرين اليسوعيين الستة الذين تم قتلهم على يد صفوة من قوات القناصة التى دربتها وسلحتها ودعمتها ماليًا الولايات المتحدة، من أموال دافعى الضرائب . وأوضح أحد اليسوعيين من السلڤادور فى صحيفته : أنه إذا كان «ڤاكلاف هاڤل» فى دولته - وڤاكلاف هاڤل هو سجين سياسى سابق أصبح رئيسًا لدولة تشيكوسلوفاكيا [القديمة] - لم تكن السلطات لتودعه السجن، بل كانوا سوف يمزقونه إربًا، ثم يلقون به على جانب الطريق .

وقام ڤاكلاف هاڤل، الذى صار المنشق المقرب والمحبوب لدى الغرب، برد الجميل بسخاء، عندما ألقى خطابًا وجهه للكونجرس الأمريكى بعد بضعة أسابيع من مقتل اليسوعيين الستة بالسلڤادور . فبدلاً من أن يعاضد زملاءه المنشقين بالسلڤادور، أثنى ، بل مجد دور الكونجرس عندما أطلق عليه اسم : «المدافع عن الحرية» . والفضيحة واضحة للعيان ولا داعى للتعليق .

ولسوف يفضح أى اختبار بسيط مدى هول هذه الفضيحة، فلنتخذ هذه القضية الوهمية مثالاً : لجوء أمريكى أسود شيوعى للاتحاد السوڤييتى ـ سابقًا ـ بعد مقتل ستة من كبار المفكرين التشيك على يد قوات أمن مسلحة روسية الجنسية والتدريب، فيذهب للدوما ـ مجلس التشريع الروسى ـ ويطرى عليه بتسميته إياه «المدافع عن الحرية» . وعلى هذا الأساس سوف تبنى الولايات المتحدة رد فعلها إزاء هذا الأمر على يد رجال السياسة والمفكرين بشكل سريع، ومتوقع العواقب . فلسوف يتم شجبه لتأييده نظام حكومى فتاك . ويجب أن يوجه المفكرون فى الولايات المتحدة لأنفسهم تساؤلاً عن السبب وراء رد فعلهم المؤيد لتصرفات هاڤل التى يصعب أن يصدقها عقل، والتى تتشابه جدًا وتلك القصة الخيالية .

كم عدد المفكرين الأمريكين الذى قرءوا أى شىء كتبه المفكرون فى أمريكا الوسطى، والذين تم اغتيالهم على يد قوات أمريكية بالإنابة؟ وكذلك كم عدد المفكرين الأمريكيين الذين يعلمون شيئًا عن هيلدر كمارا ـ الأسقف البرازيلى الذى تزعم قضية فقراء البرازيل ؟ سوف تجد الأغلبية منهم، صعوبة فى مجرد

التعرف على أسماء المنشقين فى الدول التى تحكمها طبقة طاغية متوحشة، فى أمريكا اللاتينية ـ أو فى دول أخرى ـ التى نساندها وندرب قواتها مما يستدعى تعليقًا مثيراً للاهتمام عن ثقافتنا الفكرية. ويتم غض البصر عن الحقائق التى لا تتواءم ومنظومتنا الترويضية، كما لو كانت غير موجودة، فهى ـ ببساطة ـ تُحظر.

ماسيدو : هذا «البناء الاجتماعى» الذى يمنع الرؤية، هو السمة التى يتصف بها هؤلاء المفكرون، ولقد وصفهم «باولو فريرى» بالقائمين على العملية التعليمية الذين يدعون أن لهم مكانة علمية، والذين «قد يحاولون أن يختبئوا تحت عباءة ما يَعُدّونه حيادية الأهداف العلمية، ولا يبالون بكيفية استغلال نتائجهم، ولا يعيرون حتى أدنى اهتمام لاعتبار لمن أو لأى غرض يعملون»[1].

وتبعًا لما يصرح به فريرى، فإن هؤلاء المفكرين المستترين تحت شعار الموضوعية «قد يتعاملون مع المجتمع محل الدراسة، كما لوكانوا لا ينتمون إليه. وفى ظل النزاهة والحيادية التى يفتخرون بها، يتعاملون مع العالم كما لوكانوا يرتدون «قفازات وأقنعة»، حتى لا يلوثوه أو يلوثهم»[2]. وأضيف أن هؤلاء المفكرين لا يرتدون «قفازات وأقنعة» فقط، لكنهم يضعون أيضًا غمامات على أعينهم تحول بينهم وبين رؤية كل ما هو جلى.

تشومسكى : لست متأكدًا أنى أشاطرك الرأى فى نقدك وهجومك ما بعد الحداثى على الموضوعية، المابعد حداثى الصبغة. فلا تعد الموضوعية شيئًا يجب علينا صرف النظر عنه، بل على النقيض يتوجب علينا أن نعمل بكد حتى نتمسك به فى رحلتنا للبحث عن الحقيقة.

ماسيدو : لا أختلف معك فى هذا، ولا يعنى نقدى للموضوعية أنى صرفت النظر عنها، لكن ما ينبغى علينا وضع علامات الاستفهام حوله، هو غطاء الموضوعية الذى يستغله المفكرون لتلافى العوامل التى تتداخل فى تحليلاتهم، والتى يعدونها غير ملاءمة، وقد تفضح تورطهم فى عملية حظر الحقيقة؛ لخدمة الأيديولوچيا المهيمنة.

تشومسكى : حقّا يجب أن نشجب بشدة ادعاء الموضوعية كوسيلة للتشويه

وقول الزيف؛ لخدمة المنظومة الترويضية. واستمر وجود هذا المنهج ـ وبسهولة أكبر ـ فى العلوم الاجتماعية؛ لأن القيود التى يفرضها العالم الخارجى على الباحثين أكثر وهنًا، فتعد عملية الاستيعاب أكثر سطحية، وكذلك فإن المشكلات التى ينبغى مواجهتها أكثر إبهامًا وتعقيدًا.

ونتيجة لهذا كان من السهل جدًا أن تتجاهل، وببساطة، الأشياء التى لا ترغب فى سماعها، وهناك بون شاسع بين العلوم الطبيعية، والعلوم النظرية. ففى العلوم الطبيعية لا تدع حقائق الطبيعة أى باحث ينجح بسهولة فى تجاهل أشياء تتعارض والمعتقدات المحببة، ومن الصعب جدًا الاستمرار فى الخطأ. يسهل اكتشاف الأخطاء فى العلوم الطبيعية؛ لأنه يمكن تكرار التجارب، هناك نظام داخلى يرشد المفكر فى مسعاه، وإن كان لا يوجد ضمان واضح لأن تفضى إلى الحقيقة حتى أكثر الاستعلامات جدية.

وبالعودة لنقطة الحوار الأساسية، ألا وهى أن المدارس تتحاشى حقائق مهمة. يقع على عاتق المعلمين؛ لكونهم مفكرين ـ أو على عاتق أى إنسان مخلص ويتناسب وضعه وهذه القضية ـ أن يحاولوا المجاهرة بالحقيقة، وهذه بالطبع مسألة ليست محلاً للجدل؛ لأنه يتحتم علينا كواجب أخلاقى أن نكتشف الحقيقة ونجاهر بها قدر المستطاع للأفراد المعنيين، وذلك فيما يتعلق بالأشياء المهمة لنا. ويعد الخوض فى الكلام عن الحقيقة أمام أصحاب النفوذ مضيعة للوقت ـ وهذا بالمعنى الحرفى للكلمة ـ وغالبًا ما يكون المجهود المبذول ضربًا من ضروب استهلاك الذات.

ويُعَدّ من وجهة نظرى مضيعة للوقت، ومسعى لا طائل منه أن تقول قولاً صادقًا سواء أمام هنرى كيسينجر، أو لرئيس مجلس إدارة AT & T، أو لأى فرد ذى نفوذ فى مؤسسات القسر، وهذا لأنهم غالبًا على دراية بالحقيقة.

وعندما يترك أصحاب النفوذ مناصبهم المؤسسية، والتى كانوا يؤدون فيها دورًا مؤسسيًا، ويئوبون لطبيعتهم كبشر مؤيدين للأخلاق، قد يصيرون فى هذا الوقت مثل أى فرد آخر.

لكن عندما يؤدون دور من له القدرة على استخدام نفوذه؛ لتدبر الأمور بنجاح، فإنهم لا يستحقون أن نتوجه إليهم بالحديث؛ لأن ذلك يُعَدّ مضيعة للوقت، فلا طائل من قول الحقيقة لأصحاب النفوذ مثلما هو الحال مع أسوأ الطغاة والمجرمين الذين هم أيضًا بشر بالرغم من أفعالهم الشنعاء، ففى الحقيقة يُعَدّ العمل بمنصب سلطوى مهنة ـ على وجه الخصوص ـ غير جديرة بالاحترام.

وينبغى علينا البحث عن مستمعين يستحقون العناء. وفى مجال التدريس هذا الجمهور هو الطلبة، فلا يجب اعتبارهم جمهورا فقط، لكن جزءًا من جماعة الاهتمام العام [بالمصالح العامة]، يأمل فيه الفرد المشاركة بشكل بناء. فلا ينبغى علينا أن نتحدث إلى شخص ما [بمعنى التلقين]، لكن مع هذا الشخص [بمعنى الحوار]. وتعد هذه طبيعة ثابتة لأى مدرس جيد، وينبغى أن تتوافر أيضًا فى أى كاتب ومفكر، حيث يعلم المفكر الجيد أن أفضل وسيلة لمساعدة الطلاب على التعلم هى أن نتركهم يكتشفون بأنفسهم؛ لأن الطالب لا يتعلم عن طريق حفظ المعرفة عن ظهر قلب، وأخيرًا يتقيؤها. ويأتى التعليم الحقيقى عن طريق اكتشاف الحقيقة، وليس من أسلوب فرض حقيقة رسمية، فلا يفضى ذلك أبدًا إلى تطوير فكر مستقل ونقدى.

ويلزم على أى معلم أن يساعد الطلبة على اكتشاف الحقيقة، ولا يحظر المعلومات ووجهات النظر التى قد تسبب إحراجًا لذوى المال والنفوذ الذين يبتدعون ويصممون ويقرون سياسات المدارس.

فدعونا نفكر بعمق فيما يعنيه تدريس الحقيقة، ثم يتعين بعد ذلك على الناس أن يميزوا بين الأكاذيب والحقائق.

ولا أظن أن المسألة تتطلب أكثر من حس مشترك، وهو ذاك الحس المشترك الذى يمكننا من اتخاذ موقف نقدى إزاء المنظومات الدعائية للأمم التى نَعُدّها أعداء لنا. واقترحت مسبقًا أنه لن يكون بمقدور أى مفكر أمريكى أن يذكر اسم أى منشق فى النظم الطغيانية الواقعة فى حيز سلطتنا، ولنذكر فيها على سبيل المثال السلڤادور. بيد أنه لن يكون لنفس هؤلاء المفكرين أى مشكلة، فى إعطاء

كشف طويل بأسماء المنشقين فى روسيا، ولن تكون هناك مشكلة على الإطلاق فى التمييز فيما بين الأكاذيب والحقيقة، وتعيين التشوهات والانحرافات المستخدمة لحماية سكان الأمة من الحقيقة فى النظم الحكومية المعادية. وتتلاشى المهارات النقدية التى يستخدمونها عند كشف النقاب عن الأكاذيب التى تروجها ما يدعونه بالأمم «المارقة» عند محاولة تطبيقها على الحكومات والطغاة الذين نعضدهم. ولقد ساندت بشدة الطبقات المتعلمة الجهاز الدعائى على مر التاريخ. عادة ما تنجح ـ وبصورة عظيمة ـ ماكينة الدعاية فى حظر أو تهميش أى انحراف فى عملية الترويض النقية، وفهم هذا الأمر جيدًا هتلر وستالين، وحتى يومنا هذا تتبع وتكافئ المجتمعات المغلقة والمفتوحة على حد سواء تورط الطبقة المتعلمة.

ويلقب الخبراء الطبقة المتعلمة بـ «الطبقة المتخصصة»، ويعنى ذلك مجموعة صغيرة من الناس تقوم بالتحليل والتنفيذ، واتخاذ القرارات، وإدارة الأمور فى المنظومات السياسية والاقتصادية، والأيديولوچية. والطبقة المتخصصة على وجه العموم نسبة من الشعب يلزم حمايتها من عامة الشعب الذى نعتهم «والترليبمان» بـ «القطيع المنذهل»، وتنفذ الطبقة المتخصصة «الوظائف التنفيذية» مما يعنى أنهم يفكرون ويخططون، ويفهمون «المصالح العامة» والتى تعنى مصالح طبقة رجال الأعمال، وتبعًا لمعتقدات ليبمان الليبرالية التى أعرب عنها بوضوح، ينبغى على الغالبية العظمى من الشعب أو «القطيع المنذهل» أن يشغلوا منصب «المتفرج» فى منظومتنا الديمقراطية، وليس «المشارك فى الأفعال».

وغالبًا ما يتم السماح لأعضاء «القطيع المنذهل» أن يشاركوا فى تأييد الزعيم من خلال ما يسمى بـ «الانتخابات»، وفور ما أبدوا تأييدهم لواحد أو أكثر من أبناء الطبقة المتخصصة، وجب عليهم التراجع لتبوء موقع المتفرج مرة أخرى.

وعند محاولة «القطيع المنذهل» أن يصبح شيئًا أكثر من متفرج، وذلك عندما يحاول أفراد الشعب أن يشاركوا فى الحركة الديمقراطية، تظهر الطبقة المتخصصة رد فعل إزاء ما تنعته بـ «بأزمة الديمقراطية»؛ ولهذا السبب تعرب الصفوة عن كرهها الشديد لحقبة الستينيات، التى شرعت فيها مجموعات من الشعب التى

طالما تم تهميشها سياسيًا، فى تنظيم والاضطلاع بسياسات الطبقة المتخصصة، ولقد تجلى هذا الموقف على وجه الخصوص فى أثناءحرب ڤيتنام، وفى السياسة الاجتماعية داخل البلد.

ويلزم الإبقاء على بقية «القطيع المنذهل» فى شكل منتظم بعيدًا عن المشكلات، وأن يظل على الدوام، وفى أغلب الأحوال فى موقف المتفرج على الأحداث، بل ويتم تشتيت فكره عن القضايا الحقيقية المهمة. وتعتبر الطبقة المتعلمة أفراد «القطيع المنذهل» شديدى الغباء، لدرجة أنهم لن يتمكنوا من الاضطلاع بأمورهم، ولهذا فهم يحتاجون إلى طبقة متخصصة تتأكد من أنه لن تسنح لهم الفرصة للتصرف على أساس «الإساءة فى الحكم» المتفشية لديهم. وطبقًا للطبقة المتخصصة، يجب حماية السبعين فى المائة، أو أكثر، من الناس الذين يعتقدون أن حرب ڤيتنام كانت منافية للأخلاق من «إساءتهم فى الحكم» عند معارضتهم للحرب، وينبغى أن يسلموا بالرأى الرسمى القائل بأن حرب ڤيتنام كانت مجرد خطأ(*).

ومن اللازم أن تلجأ ـ بشكل متزايد ـ الطبقة المتخصصة فى أى مجتمع مفتوح للأساليب الدعائية، والتى نطلق عليها المصطلح اللطيف «العلاقات العامة» وذلك لحماية « القطيع المنذهل» من نفسه، ومن إساءته فى الحكم. وعلى الصعيد الآخر، يتم فى الدول الشمولية إبقاء «القطيع المنذهل» فى موقعه من خلال تسليط مطرقة على رءوسهم، وإذا حاولوا الخروج عن الطابور، تتحطم رءوسهم.

وأما فى المجتمعات الديمقراطية، فلا يتم الاعتماد على القوات بشكل صريح للسيطرة على الشعب، ومن ثم كان لابد من الاعتماد بشكل أكبر على الدعاية كوسيلة للسيطرة على عقول العامة، وتصير الطبقة المتعلمة شيئا لا يمكن

(*) هذا ما قاله روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكى وقت الحرب، بعد أكثر من عشرين سنة من انتهاء الحرب. ولم يترتب على هذا الاعتراف بالخطأ الذى راح ضحيته ما يقرب من مليون ڤيتنامى، وتدمير مئات القرى والمدن الڤيتنامية، أى نتائج أمريكية رسمية ـ المترجمة.

الاستغناء عنه فى محاولة السيطرة على عقول العامة . وبالطبع تؤدى المدارس دوراً مهمّا فى هذه العملية .

ماسيدو : تفترض تصريحاتك ـ والتى أوافق عليها ـ أن الرقابة فى المجتمعات المفتوحة وثيقة الصلة بالنسيج الذى تعتمد عليه الدعاية ومحاولتها للسيطرة على عقول العامة . حسبما أعتقد ، تختلف الرقابة فى المجتمعات المفتوحة اختلافًا كبيراً عن نوع الرقابة التى تتم ممارستها فى المجتمعات الشمولية . وما لاحظته فى الولايات المتحدة أنه ليس فقط تظهر الرقابة بصورة مختلفة ، لكنها أيضًا ترتكز على نوع من الرقابة الأتوماتيكية . ما هو الدور الذى تؤديه كل من وسائل الإعلام والتعليم فى هذه العملية؟

تشومسكى : لقد بدأ ما تشير إليه بلفظ الرقابة الأتوماتيكية فى فترة مبكرة جداً من هذا العصر من خلال عملية تأهيل اجتماعية ، وهى أيضًا ضرب من ضروب الترويض ، التى تحطم الفكر المستقل لصالح الطاعة . وتُعَدّ المدارس آلية من آليات عملية التأهيل الاجتماعى تلك ، وأما الهدف من ذلك ، فهو إبقاء العامة بمنأى عن الأسئلة المهمة التى تدور حول قضايا مهمة توثر بصورة مباشرة فيهم وفى الآخرين .

فلا يتعلم الفرد فى المدرسة المحتوى فقط .

وكما ذكرت ، فى حالة ما إذا رغبت فى أن تصبح مدرسًا للرياضيات ، لا تتعلم فقط الكثير عن الرياضيات - فعلاوة على ذلك فأنت تتعلم أيضًا كيفية التصرف ، والتأنق بصورة ملائمة ، وأنواع الأسئلة التى قد تطرحها ، وكيف تتواءم ، والبيئة المحيطة بك ، (وأعنى بذلك كيف يتأنى لك أن تتكيف) ، إلى ما شابه ذلك .

وفى حالة إظهار أى فرد استقلالية شديدة وشروعه فى الارتياب فى أطر مهنته كثيراً سوف يتم استقصاؤه بعيداً عن منظومة الامتيازات ، ومن ثم سوف يتعلم فى مرحلة مبكرة أنه حتى تعتبر ناجحًا يتوجب عليك خدمة مصالح منظومة الترويض . يجب عليك أن تلزم الهدوء ، وتتخم رءوس تلاميذك بمعتقدات

ومبادئ سوف تخدم مصالح ذوى النفوذ الحقيقى، وتمثل سلسلة المؤسسات فى الدولة طبقة رجال الأعمال ومصالحهم الخاصة. يبد أن المدارس تعد على كل حالة من الأحوال الأداة الوحيدة للترويض، ويترادف عمل مؤسسات أخرى معها، وذلك لزيادة تعزيز عملية الترويض، ومثال ذلك ما يبثه التليفزيون؛ ليحشو به رءوسنا.

فيعرض علينا التليفزيون سلسلة من البرامج الواهية مصممة للترفيه، فى حين أن وظيفتها هى تشتيت ذهن العامة؛ لجعلهم غير قادرين على فهم مشكلاتهم الأساسية، أو تحديد مصادر مشكلاتهم، لكن تعمل تلك البرامج الواهية عوضًا عن ذلك على تأهيل المشاهد اجتماعيًا حتى يصبح مستهلكا سلبيا، وتصبح إحدى الطرق للتعامل مع حياة خاوية الإنجاز، مشاهدة المزيد والمزيد من تلك البرامج الواهية، حيث تستغل البرامج المتطلبات العاطفية للشعب، وتبقيهم بمنأى عن متطلبات الآخرين. ومع تزايد التخلى عن المجالات العامة، تعمل المدارس وقليل من المجالات العامة الباقية على العمل حتى تجعل من الشعب مستهلكا جيدا.

ماسيدو : يتناسب ذلك والاحتفاء الزائد بالفردية.

تشومسكى : لا أشاطرك الرأى، فأنا لا أراها ضربًا من ضروب الفردية، حيث تتطلب الفردية فى أفضل حالاتها شكلاً من أشكال مسئولية الفرد عن أفعاله، ويشجع هذا النوع من الترفيه الخالى من العقلانية الشعب على أن يتكيفوا على أن تقودهم الانفعالات والاندفاعات والغرائز، والتى تحض على استهلاك المزيد. ووفقًا لذلك يتم إلحاق وسائل الإعلام والمدارس والثقافة الشعبية بجماعة العقلانية، وهى الجماعات التى تأخذ على عاتقها عملية التخطيط واتخاذ القرار فى المجتمع، ويقع على الجانب الآخر بقية المجتمع. وحتى تصبح ناجحًا ـ حسبما يذكر رينهولد نيبور ـ يلزم على «العقلانيين» الذى انضموا إلى« الطبقة المتخصصة» أن يبتكروا «الأوهام الضرورية» و«الإفراط فى التبسيط الذى يلعب

على أوتار الشعور»، وذلك حتى لا يزعجوا «القطيع المنذهل» ـ الساذج المغفل ـ بتعقيد المشكلات الحقيقية، التى لن يكونوا على أى حال من الأحوال قادرين على حلها. ويهدف ذلك إلى عزل عامة الشعب عن القضايا الحقيقية، وبعضهم عن بعض.

ويجب إخماد أى محاولة لتنظيم أو لمد الأواصر مع جماعة ما، وتعتبر الرقابة ـ كما هو الحال فى الدول الشمولية ـ واقعا ملموسا جدّا فى المجتمعات المفتوحة، بالرغم من أنها تظهر فى أشكال متعددة. وتعتبر الأسئلة التى تسىء أو تسبب الإحراج إلى المنظومة الترويضية، شيئا خارجا عن الحدود، ويتم حظر المعلومات غير الملائمة. ولا يجب عليك أن تنظر بعيدًا إلى هذا الحد حتى تصل إلى هذه النتيجة، فكل ما يجب عليك هو أن تحلل بشكل أمين ما تفصح لك عنه وسائل الإعلام، وما تبقيه فى حيز الكتمان، وأن تحاول بإخلاص استيعاب المعلومات المسموح بتداولها فى المدارس والمعلومات المحظورة. ويمكن لأى شخص ذى ذكاء عادى أن يرى كيف تتلاعب وسائل الإعلام، بل وتدير مقص رقابتها فى المعلومات التى لا تتوافق وذوقها، وقد يلزم بذل جهد لاكتشاف تشوه المعلومات أو حظرها، لكن كل ما تحتاج إليه هو الرغبة فى معرفة الحقيقة.

ولا يوجد سبب وراء عدم قدرة المثقفين على اتخاذ موقف مماثل إزاء حكومات العملاء التى تفرضها حكومتنا على أمريكا اللاتينية، كما يتخذون مع الأعداء، فكل ما يلزم هو الرغبة فى استخدام نفس النوع من الذكاء والحس المشترك، كما هو الحال عندما يعملون على تحليل وتقسيم الأفعال الوحشية التى يرتكبها أعداؤنا. وفى حالة ما إذا كانت المدرسة تخدم أغراض عامة الشعب، لكانوا قد زودوا العامة بأساليب الدفاع عن النفس، لكن قد يعنى ذلك تدريس حقيقة العالم والمجتمع. ولكان عليهم أن يكرسوا أنفسهم بحماسة شديدة، ورغبة فى تطبيق ما نناقشه بالضبط، وذلك من أجل أن يبتكر كل من نشأ فى مجتمع مفتوح وديمقراطى أساليب للدفاع عن النفس، ليس فقط ضد الجهاز الدعائى فى المجتمعات الشمولية التى تسيطر عليها الدولة، ولكن أيضًا ضد المنظومات الدعائية المتخصصة، والتى تشمل المدارس ووسائل الإعلام، والصحافة التى

تضبط الأجندة، وصحف القضايا الفكرية، والتى تسيطر بشكل أساسى على المشروع التعليمى. ويجب أن نشير إلى من يمارسون سيطرتهم على الجهاز التعليمى بطبقة «المفوضين». ويمكن تعريف المفوضين بأنهم المفكرون الذين يكرسون عملهم وأولوياتهم إلى توسيع رقعة النظام الاجتماعى الذى يجنون الفائدة من ورائه، وجعله مشروعًا ومهيمنًا.

ويلزم على المفكرين الحقيقيين أن يبحثوا عن حقيقة الأمور المهمة ذات القيمة، ويجاهروا بها. ولم تغب تلك الحقيقة عن المفكرين الغربيين، الذين ليس لديهم أى مشكلة فى تطبيق المبادئ الأخلاقية الأساسية على الحالات التى تتضمن الأعداء الرسميين.

ماسيدو : يُعَدّ هذا شكلاً من أشكال التوجيه الأخلاقى الانتقائى، وتزوِّد أيضًا المشاركة فى هذا التوجيه الأخلاقى الانتقائى المفوضين بالأساس المنطقى، الذى يبرر اضطلاعهم فيما أشار إليه «تيودور أدورنو» بـ «الرفض القاسى لأن يروا». ولقد عشت فى كنف ديكتاتوريتين شديدتى الاختلاف، تنتمى إحداهما إلى أنتونيو سالازار فى البرتغال، والأخرى إلى فرانشيسكو فرانكو فى إسپانيا، وكانت الرقابة فى هذين النظامين الشموليين واضحة، لايمكن أن نخطئها، وتسيطر عليها قوات الشرطة. وبالاستناد لتجربتى فى الولايات المتحدة وديمقراطيتها؛ تعتبر الرقابة أكثر انتشارًا، وغالبًا ما يتم ممارستها دون وعى أو من خلال زملاء (ويشمل ذلك الطلاب) فى حيز العمل.

وبمناسبة الحديث عن الديمقراطية، أليس من المثير للسخرية أن المدارس بالولايات المتحدة لا تزال غير ديمقراطية لحد بعيد، فى الدولة التى تتباهى بكونها أول وأكثر المجتمعات ديمقراطية فى العالم الأول ؟ فى حين أنها لا تزال غير ديمقراطية، ليس فقط فيما يختص بهيكل حاكميها (على سبيل المثال يتم تعيين ناظر المدرسة دون انتخابه)، ولكن أيضًا فيما يختص بكونها مواقع لفرز الأيديولوچيات المهيمنة التى بدورها لا تشجع على التفكير المستقل والنقدى.

ومع العلم بطبيعة المدارس غير الديمقراطية، كيف يتسنى للمدارس إثارة التفكير النقدى فيما يخص قدرة الطالب على الابتكار، وفضوله، واحتياجاته؟

تشومسكى : توافرت بدائل للمدارس غير الديمقراطية الموجودة فى العصر الحالى، والتى ذكرتها توّا، وبالنسبة لى فلقد كنت محظوظا جدّا لالتحاقى بمدرسة اتخذت من المثل الديمقراطية أساسًا، حيث كان تأثير أفكار چون ديوى ظاهرًا جدّا، وكانوا يشجعون الأطفال هناك على الدراسة والبحث لاكتشاف الحقيقة بأنفسهم، وبالطبع تصبح أى مدرسة تفرض تعليم الديمقراطية محل شك. **وكلما أصبحت المدارس أقل ديمقراطية، زاد احتياجها لتدريس المثل الديمقراطية. وإذا كانت المدارس بالفعل ديمقراطية، بمعنى أنها تتيح الفرصة للأطفال أن يمارسوا الديمقراطية من خلال الممارسة، لن يشعروا بأنهم فى احتياج لحشو رءوسهم بتفاهات عن الديمقراطية**، وأشعر أيضًا بأن الحظ حليفى؛ لأن تجربتى فى المدرسة لم ترتكز على حفظ أكاذيب عن روعة الديمقراطية.

لكن لم يمتد تأثير چون ديوى لكل المدارس، بالرغم من أنه كان أحد زعماء الليبرالية فى أمريكا الشمالية، وأحد فلاسفة القرن العشرين.

وأتذكر أيضًا أنه عندما كنت صبيّا، شغلت منصب مستشار فى أحد المعسكرات الصيفية، وغالبًا ما لمست نجاح عملية الترويض، والتى تضاهى ترديد ميثاق الولاء، الذى وصفته آنفًا.

وأتذكر أنى كنت أرى بعض الأطفال تجيش بهم المشاعر، وقد يبكى بعضهم عند ترديد الأغانى العبرية الوطنية، التى حتى لم يفهموها، وقد يفهم بعض الأطفال معنى كلمات بطريقة خاطئة تمامًا، إلا أن ذلك لم يثبط من حالتهم الشعورية. وأنه لأمر مسلم به ألا يقتصر التعليم الديمقراطى على حشو الرءوس بالمبادئ الوطنية، أو حفظ مُثل الديمقراطية عن ظهر قلب. ونحن على دراية بأن الطلاب لا يتعلمون بهذه الطريقة، فيبدأ التعليم الحقيقى عندما ندعو الطلبة إلى أن يكتشفوا بأنفسهم طبيعة الديمقراطية، وكيف تعمل.

وتعد أفضل طريقة لاكتشاف كيف تعمل الديمقراطية هى ممارستها. المدارس لا تقوم بذلك على نحو جيد. ويعتبر مقياس عمل الديمقراطية فى المدارس والمجتمع هو مدى تقارب الواقع مع النظرية، وكما نعلم هناك بون شاسع يفصل

المدرسة عن المجتمع. فيمكن نظريّا لكل فرد فى المنظومة الديمقراطية أن يشارك فى اتخاذ القرارات التى تتعلق بحياته، وأن يقرر كيف تحصل الدولة على الدخل العام وكيف تستخدمه، وما هى السياسة الخارجية التى يجب أن يتبعها المجتمع، إلى ما شابه ذلك. ولسوف يوضح اختبار بسيط الفجوة بين النظرية التى تقضى بأنه يمكن لكل فرد أن يشارك فى اتخاذ القرارات التى تتعلق بحياته، والتطبيق، حيث يعمل اقتصار السلطة على المستويات الحكومية على كبح الأفراد والجماعات، عن تدبر أمورهم، أو ـ على سبيل المثال ـ عن تحديد شكل السياسة الخارجية التى يرغبون فى اعتناقها.

فلنتناول القصف الحالى لكوسوفا والعراق بالدراسة، فكان الوضع رهيبا فى كوسوفا قبل قصفها فى الرابع والعشرين من مارس، وذلك أقل ما يمكن وصفه به، ثم بدأ قصفها فى الرابع والعشرين من مارس، وفى غضون أيام قليلة ظهر آلاف من اللاجئين من كوسوفا، وتزايدت نسبة الاغتصاب بشكل مأسوى، وكذلك القتل الجماعى والتعذيب، ويعتبر ذلك نتيجة مباشرة ومتوقعة لقصف تم تنفيذه تحت ستار محاولة إنسانية لحماية الألبان، ولا يتطلب مجهوداً كبيراً أن نكتشف أن الوضع الذى كان قبل القصف رهيبًا، أصبح كارثة بعد القصف؛ لأنه تم تصعيد الموقف الرهيب فى كوسوفا إلى كارثة بعد «التدخل الإنسانى» للناتو (حلف الشمال الأطلنطى)، وبما أنها تتبع خطى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، فلقد زعم الناتو حقه فى «التدخل الإنسانى»؛ لوقف التطهير العرقى للألبان. وكما هو واضح للعيان؛ قاد قصف الناتو بشكل مباشر إلى زيادة مريعة فى التطهير العرقى، والمذابح فى كوسوفا، وأفضى أيضًا إلى زيادة كبيرة جدّا فى معدلات القتل والاغتصاب وتعذيب الألبان.

وبالفعل ذلك ليس بالمفاجأة. ففى الواقع أخبر القائد العام لحلف شمال الأطلنطى الصحافة فى إحدى المرات أن تلك كانت نتيجة «متوقعة تمامًا» للقصف.

وإذا قمنا بتعميم نفس الجدل الذى برر «التدخل الإنسانى» فى كوسوفا،

فسوف يقصف حلف شمال الأطلنطى دولاً أخرى مثل كولومبيا على سبيل المثال، بل وبعض أعضائه مثل تركيا. وطبقًا لتقارير وزارة الخارجية يماثل تقريبًا المعدل السنوى للاغتيالات السياسية على أيدى رجال الحكومة والبرلمان فى كولومبيا، ذلك المعدل فى كوسوفا، قبل أن يقصفها الناتو، وهرب أيضًا ما يزيد على مليون لاجئ من العمليات الوحشية، التى يتم اقترافها.

وكانت كولومبيا أكثر دولة غربية تلقت أسلحة وتدريبًا أمريكيًا، مع تزايد موجة العنف فى حقبة التسعينيات، ويزداد حجم هذه المساعدات تحت شعار: «الحرب على المخدرات»، وهى ذريعة رفضها جميع المراقبين الجادين. وأثنت حكومة كلينتون ـ على وجه الخصوص ـ بسخاء على رئيس كولومبيا سيزار جاڤيريا، الذى تسبب طول مدة اعتلائه لهذا المنصب ـ طبقًا لما ذكرته تقارير منظمات حقوق الإنسان ـ فى ظهور «معدلات عنف مريعة».

وبالنظر إلى تركيا، نجد أن حد قمع الأكراد فى حقبة التسعينيات قد فاق معدلاته فى كوسوفا، قبل قصف حلف شمال الأطلنطى لها، ولقد بلغ هذا الوضع أوجه فى منتصف التسعينيات، وأحد الأدلة على ذلك هروب أكثر من مليون كردى من قرى الريف إلى العاصمة الكردية الرسمية (ديار بكر) فى الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤م)؛ وذلك لأن الجيش التركى كان يدمر قرى الريف.

وفى عام (١٩٩٤م) تم ضرب رقمين قياسيين: فكما أعلن چوناثان راندال من موقع الأحداث «كان ذلك أسوأ عام لقمع المناطق الكردية بتركيا»، وكذلك كان العام الذى أصبحت فيه تركيا «أكبر مستورد للمنتجات الحربية الثقيلة الأمريكية الصنع، وبذلك أصبحت أكبر مشتر عالمى للأسلحة»، وعندما فضحت جماعات حقوق الإنسان استخدام تركيا للنفاثات الأمريكية الصنع لقصف القرى، وجدت إدارة كلينتون سبلاً لتلافى القوانين التى تطالب بإرجاء تسليم الأسلحة، ويماثل ذلك ما كانت تقوم به فى إندونيسيا ومناطق أخرى. **وإذا اتبعنا نفس هذا الجدل الخاص بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والذى يردده حلف شمال الأطلنطى لتبرير قصف كوسوفا، فسوف يكون لحلف شمال الأطلنطى مبرر أكبر لقصف واشنطن.**

ولسوف أتناول الآن قضية «لاوس»: فلقد تم الفتك بآلاف من البشر أغلبهم من الأطفال والمزارعين الفقراء على مر سنوات طويلة، فى سهول جارز فى شمالى لاوس، والتى شهدت أثقل قصف للمدنيين فى التاريخ، وأكثره قسوة. ولم يكن هجوم واشنطن الغاضب على مجتمع قروى فقير، يرتبط بحروبها فى المنطقة. **بدأت أسوأ الفترات عام (١٩٦٨م) عندما تم إجبار واشنطن على إجراء مفاوضات «تحت ضغط من قبل الشعب ورجال الأعمال»؛ لإنهاء القصف المطرد لڤيتنام الشمالية. قرر هنرى كسينجر وريتشارد نيكسون أن يغيرا وجهة الطائرات؛ لقصف لاوس وكمبوديا!**

ونجمت الوفيات من جراء أسلحة من نوع بومبى (Bombies)، وهى نوع من الأسلحة لا تتطلب من يقوم بإطلاقها، وذات تأثير أسوأ من الألغام الأرضية، فهى مصممة خصيصًا لقتل البشر، وليس لها أى تأثير على الناقلات والمبانى... وما شابه ذلك. ولقد تم نثر مئات الملايين من تلك الأسلحة الفتاكة على السهل، حتى وصل إلى مرحلة التشبع، وطبقًا لتقرير مُصنِّع الألغام (هنى ويل): نسبة الفشل فى الانفجار تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٠ فى المائة، وتشير هذه الأرقام إما إلى جودة منخفضة بشكل ملحوظ، وإما إلى سياسة للفتك بالمدنيين بالأجل. وتعد أسلحة بومبى جزءًا ضئيلاً من وسائل الفتك التكنولوچية التى نثروها والتى تضمنت صواريخ متقدمة؛ لاختراق الكهوف التى احتمت بداخلها العائلات.

كما أعلن المراسل الآسيوى الشهير «بارى وين» فى النسخة الآسيوية لصحيفة وول ستريت: يتراوح عدد الإصابات من أسلحة «بومبى» من بضع مئات إلى عشرين ألفًا سنويًا على مستوى البلد، ويموت أكثر من نصف المصابين. وأوضحت التقديرات الدقيقة فى ذلك الوقت أن الأزمة على مدار العام السابق فقط، كانت تقريبًا مشابهة للوضع فى كوسوڤا قبل القصف، وبلغت معدلات وفيات الأطفال أوجها، حيث بلغت أكثر من النصف، وذلك تبعًا لتحليل الموقف الذى قدمته لجنة مينونيت المركزية، والتى كانت تعمل هناك منذ عام (١٩٧٧م) من أجل تخفيف حدة الأفعال الوحشية المتواصلة.

ولقد أبدت وسائل الإعلام الأمريكية استحسانًا كبيرًا إزاء تدخل حلف شمال الأطلنطى فى كوسوفا؛ لوقف التطهير العرقى للألبان، حتى ولو نجم القصف عن زيادة معدلات التطهير العرقى، والأفعال الوحشية الأخرى التى يتم ارتكابها ضد هذا الشعب. لكن فى حالة لاوس، والتى كنا فيها مسئولين بشكل مباشر عن الوفيات، كان رد فعل الولايات المتحدة: أنها لم تحرك ساكنًا! ولزمت وسائل الإعلام والمعلقون الصمت، وذلك طبقًا لمعايير شن الحرب على لاوس، والتى تم تصنيفها على أنها «حرب سرية» ويعنى ذلك أنها حرب معروفة تمامًا، لكن تتوارى عن الإعلام. ويماثل ذلك الوضع فى كمبوديا بعد مارس (١٩٦٩م).

وكان ـ ولا يزال ـ معدل الرقابة الذاتية غير مسبوق فى ذلك الوقت. **وتعتبر صلة هذا المثل المخيف لما أردده واضحة، فبينما أخذت وسائل الإعلام الأمريكية فى الإشارة باستفاضة إلى إدانة المحكمة الدولية لـ [سلوبودان ميلوسوفيتش] لجرائمه ضد الإنسانية، لا يزال «هنرى كيسنجر» وهو أحد الرءوس المدبرة لمذبحة لاوس حرًا طليقًا، بل ويحتفون به كخبير ركزت وسائل الإعلام بشغف على آرائه فى قصف كوسوفا.**

وفى حالة العراق فالوحشية والفظائع بارزة للعيان، حيث يتم الفتك بالمدنيين بأسلحة بيولوچية غادرة خبيثة. وعلقت وزيرة الخارجية الأمريكية [أولبرايت] فى التليفزيون القومى عام (١٩٩٦م)، عندما سألوها عن رد فعلها إزاء الفتك بنصف مليون من الأطفال العراقيين خلال خمس سنوات قائلة: «نعتقد أن الهدف يستحق الثمن».

وطبقًا للتقديرات الحالية يتم قتل نحو أربعة آلاف طفل شهريًا، حتى وقتنا الحالى(*)، ولا يزال الهدف «يستحق» الثمن.

ويميط التحليل الدقيق لحرب العراق اللثام عن نفس المبادئ الإرشادية عن «التدخل الإنسانى» للولايات المتحدة، أو التدخل للحفاظ على «الديمقراطية»

(*) يونيه ١٩٩٩.

فى جميع أنحاء العالم. ورددت وسائل الإعلام والطبقات المتعلمة بإخلاص قول الرئيس چورچ بوش [الأب]: «تتصدى أمريكا ـ كما تفعل على الدوام ـ للعنف، ولمن يلجأ لاستخدام القوة لإحلالها محل أحكام القانون» حتى ولو كان قد انتهك منذ شهور قليلة ماضية المبادئ الأمريكية التى تتصدى للعنف ولمن قد يلجأ لاستخدام القوة لإحلالها محل أحكام القانون، وذلك عندما قام بغزو پنما.

وكان الرئيس بوش أول رئيس أمريكى تتهمه محكمة العدل الدولية «باستخدام القوة بشكل غير قانونى»، وذلك فى حرب واشنطون ضد نيكاراجوا. وادعاء بوش بتمسكه بالمثل العليا كان مزحة.

ولم يكن السبب وراء رد الفعل غير المسبوق إزاء ما فعله صدام حسين بسبب عدوانه الوحشى، لكنه كان بسبب أنه اتخذ مساراً خاطئًا، مثلما فعل مانويل نورييجا، منذ عدة سنوات قليلة ماضية، **فكلاهما بلطجى وكلاهما صديق للرئيس چورچ بوش.**

ويعد صدام حسين رجل عصابات مهووس بالقتل، وكانت تلك تمامًا هى طبيعته قبل حرب الخليج عندما كان صديقًا لنا، وشريكنا التجارى المفضل. وكان غزوه للكويت دون شك عملاً وحشيًا، لكنه لا يضاهى الأعمال الوحشية التى اقترفها بمساندة الولايات المتحدة، بل يقع ذاك الغزو فى حيز أعمال إجرامية قادتها الولايات المتحدة وحلفاؤها.

على سبيل المثال، بلغت معدلات الإبادة التى نجمت عن غزو إندونيسيا وضمها لتيمور الشرقية تقريبًا نفس المعدلات سالفة الذكر.

فلقد تم الفتك بربع تعداد السكان (٧٠٠ ألف نسمة)، فى حين فاقت معدلات الفتك مثيلتها فى پول پوت، ذلك بالنظر لتعداد السكان فى نفس ذاك العام، ولقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها تلك الأعمال الوحشية، وبرر وزير الخارجية الأسترالى إذعانه للغزو وضم تيمور الشرقية ببساطة بقوله: «إن العالم رقعة لا يسودها العدل، ويلوثها نماذج الاستحواذ عن طريق استخدام القوة» بيد أنه عندما غزت العراق الكويت شجبت حكومته الغزو بإعلانه تصريحا

شديد اللهجة قائلاً فيه : «لا يمكن للدول الكبرى غزو جيرانها الصغار وأن تنجو بفعلتها تلك» . وكان مصدر الاهتمام الحقيقى لسياسة الولايات المتحدة فى منطقة الخليج ، هو أن تظل موارد الطاقة فى الشرق الأوسط ، والتى لا تضاهيها أية مصادر أخرى فى أى بقعة من بقاع العالم ، تحت سيطرتنا ، وأن تساعد الفوائد العظيمة التى يجنونها فى دعم اقتصاديات الولايات المتحدة وعميلها البريطانى .

ماسيدو : دون شك يثير هذا الوضع الشجون ؛ لأنه بالرغم من أن الحقائق التى ذكرتها واضحة جدّا للعيان ، لم يكن بمقدور الطبقة المتعلمة بالولايات المتحدة ـ باستثناء قلة قليلة منها ـ أن تربط فيما بين الأحداث بشكل تاريخى ، كما كان من المفروض منها حتى تفهم العالم بدقة ، ووصف نائب الرئيس (دان كويل) حرب الخليج بطريقة صحيحة ـ إن لم تكن غير مقصودة- عندما نعتها بأنها « نصر مثير أحرزته قوات العدوان» .

وزل لسان الرئيس بوش فى فخ عويص مماثل ، فى أثناء حوار أجراه مع مذيعة الأخبار «ناتالى جاكوبسون» على القناة الخامسة لتليفزيون بوسطن . فلقد صرح الرئيس بوش عند الإشارة إلى حرب الخليج قائلاً : «لقد نفذنا عدواننا» (بدلاً مما أراد دون شك قوله وهو «نفذنا مهمتنا») وتجرد الكلمات ـ التى أفلت لسان كل من بوش وكويل فى قولهما ـ تعليما قائما على أكاذيب كبرى ، بلغ حد أن تصريحاتهما أصبحت ـ عندما نصفها بشكل دقيق -تماثل قوله خوزيه أورتيجا واى جاسين : **«أن ما ندعوه حضارتنا ، إذا «تركناها لوسائلها وأدواتها» ، وتركناها تحت رحمة المفوضين أمثال هنرى كيسنجر ، فلسوف تعيد ولادة البدائية والبربرية»** .

وتشير الأمثال التى سقتها عن الأفعال البربرية التى تم ارتكابها فى كوسوفا وتركيا وكمبوديا ولاوس إلى بربرية الحضارة .

وفى كثير من الأحوال ، تم استغلال المستوى الحالى من التكنولوجيا التى أحرزتها ما تسمى حضارتنا فى أكثر الأفعال همجية ، والدليل على ذلك إعدام اليهود بالغاز ، وقصف لاوس وكمبوديا .

ولن تكون بالطبع حضارة مستنيرة تلك التى تتباهى بجعل العراق يتقهقر إلى عصر ما قبل الصناعة - تفتك بعشرات الآلاف من الضحايا البريئة شاملة بذلك النساء والأطفال، فى حين تترك صدام حسين الذى كان هدفنا من شن الحرب رئيسًا للبلاد .

تشومسكى : كان متوقعًا جدًا ترك الحركة العسكرية التى قادتها الولايات المتحدة طاغية العراق المهووس بالفتك يتمتع بالسلطة، وأن يواصل تنفيذ برنامج التسلح الخاص به، فى حين تقوض التفتيش الدولى كمخرج من المشكلة. ويجب أيضًا إيضاح أن أكثر الجرائم التى ارتكبها صدام حسين وحشية، هى تلك التى اقترفها عندما كان الحليف التجارى المفضل لدى الولايات المتحدة، ألا وهى ـ وذلك بعد إخراجه مباشرة من الكويت ـ عندما راقبته الولايات المتحدة بهدوء عندما شرع فى ذبح متمردى العراق، وهم الشيعة، وانتهى بالأكراد ـ وأنها حتى رفضت أن تسمح لهم بأن يستولوا على الأسلحة العراقية التى أصبحت فى حوزة القوات الأمريكية(*).

وقلما تظهر الروايات الرسمية صورة صحيحة عما يحدث، ولكنها أيضًا لا تستطيع حجب الحقيقة عمن يريد معرفتها. وينبغى على التعليم الذى يسعى إلى عالم ديمقراطى أن يزود الطلاب بأدوات نقدية حتى يربطوا فيما بين الأحداث، مما قد يكشف الأكاذيب والخداع. وبدلاً من ترويض الطلبة بالأساطير الديمقراطية، يجب على المدارس أن تجعلهم ينغمسون فى ممارسة الديمقراطية .

ماسيدو : إنه لشىء غير محتمل أن تتوقف المدارس عن ترويض الطلاب من خلال حشو رءوسهم بالأساطير؛ لأنه عن طريق قوة ترويج الأساطير تحاول الأيديولوچيا المهيمنة أن تكبت إظهار أى ديمقراطية ثقافية حقيقية، وتحافظ على الهيمنة الثقافية الاقتصادية الحالية. وأشاطرك الرأى أنه ينبغى على المدارس أن تدفع الطلاب لممارسة الديمقراطية. بيد أنه من أجل تحقيق ذلك كما أشرت مرات

(*) هل كان إثارة الشيعة والأكراد لينتفضوا ضد صدام، ثم التخلى عنهم ليذبحهم، خطة أمريكية لاستمالتهم إلى صفها بعد ذلك فى غزوها الأخير للعراق؟ ـ المترجمة.

عديدة؛ يجب أن تزود المدارس طلابها بالأدوات النقدية التى تمكنهم من تفريغ المحتوى الأيديولوچى للأساطير حتى يتمكنوا من أن يفهموا بصورة أفضل -على سبيل المثال- السبب الذى دفع مدرس وناظر الطالب دافيد سپريتزلر - اللذين أسرفا كثيرًا فى المنظومة الترويضية المهيمنة - أن يشطا بعيدًا، ويضحيان بالجوهر الذى أقيم عليه ميثاق الولاء من أجل أن منع هذا الطالب من العيش فى الحقيقة، والسبب أن من يرغب فى العيش فى ظل الحقيقة يمثل تهديدًا حقيقيًا لمنظومة الترويض المهيمنة، ويجب إقصاؤه من المجتمع أو على الأقل جعله عنصرًا محايدًا . ومن ثم يجب ألا يندهش المرء عندما يرى مدرسا وناظرا يحاولان منع الطالب دافيد سپريتزلر من الإشارة إلى الرياء والتفرقة فيما بين طبقات المجتمع، فى مجتمعنا المفترض أنه غير طبقى .

تشومسكى : تعتبر أسطورة أننا نعيش فى مجتمع غير طبقى مزحة(*)، لكنها مزحة يصدقها أغلب الشعب . وأفضت لى ابنتى التى تقوم بالتدريس فى كلية تابعة للدولة أن أغلب طلابها يعتبرون أنفسهم من أبناء الطبقة الوسطى، وأنهم لا يظهرون أى شعور بالطبقية .

ماسيدو : يشير الخطاب الأكاديمى البحت لانعدام الشعور بالطبقية، فى حين أنك تسمع وسائل الإعلام تستخدم مصطلح «الطبقة العاملة» وكذلك مصطلح «الطبقة الوسطى» : (مثل : «هدنة الضرائب بالنسبة للطبقة الوسطى»)، لكنك لا تسمع أبدًا من يشير إلى «الطبقة الحاكمة» أو «الطبقة العليا» .

تشومسكى : بالتأكيد لن تجد مصطلح «الطبقة الحاكمة»؛ لأنه يتم حظره، ولا يعتبر الطلاب الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة - مثل هؤلاء الذين يدرسون فى فصول ابنتى - أنفسهم ينتمون إلى الطبقة العاملة، وهذه إمارة أخرى للترويض الحقيقى .

(*) أثار إعصار كاترينا فى سپتمبر ٢٠٠٥م أحاديث كثيرة عن أمريكا العنصرية وأمريكا الطبقية داخل وخارج أمريكا، حتى ذهبت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية السوداء إلى نيوأورليانز لتنفى العرقية عن أمريكا، أما عمدة نيوأورليانز، وهو أيضًا أسود، فصرح أنها مسألة طبقة وليست مسألة عرق - المترجمة .

ماسيدو : شطت الصفوة الحاكمة بمساعدة أهل الفكر بدرجة تبتدع فيها آليات تبقى على أسطورة أن الولايات المتحدة مجتمع غير طبقى .

وبالرغم من كل الجدل الخاص بفشل التعليم فى هذه الدولة ، لا يتم أبدًا ذكر متغير واحد ألا وهو الطبقة ، بالرغم من أن الطبقة عامل محدد للنجاح فى المدرسة . وينتمى ـ على وجه العموم ـ أكثر الطلاب رسوبًا إلى الطبقة الدنيا فى المجتمع ، لكن يتحاشى القائمون على العملية التعليمية استخدام الطبقة بوصفها عاملا فى تحليلاتهم وقراراتهم ، وعوضًا عن ذلك يبتدعون جميع أنواع المصطلحات التى تبسط الأمر ، مثل الطلبة «المهمشين اقتصاديًا» ، أو «المعوزين» ، أو «الذين يحف بهم الخطر» ، إلى ما شابه ذلك من مصطلحات ، وذلك كوسيلة لتلافى تسمية حقيقة الظلم الطبقى .

وفى حالة استخدامك لكلمة طبقة ، عند قيامك بتحليل سياسى أو اقتصادى أو غيره ، سوف يتهمونك فورًا أنك تريد حربًا طبقية . ألا تذكر الحملة الرئاسية فى عام (١٩٨٨م) ، عندما وبخ الرئيس بوش خصمه الديمقراطى بقوله : «لن أدع هذا الحاكم الليبرالى يفسخ هذه الأمة . . . أعتقد أن الديمقراطيات الأوروبية ، أو التى تقع فى دولة أخرى تسمح بذلك ؛ لكن الوضع لا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية . لن تفسخنا الطبقية . . . فنحن أرض الأحلام الكبرى ، والفرص العظيمة ، والعدالة ، ولسوف تفشل هذه المحاولة لتقسيم الكيان الأمريكى بإثارة الطبقية ؛ لأن الأمريكيين مدركون أننا دولة مميزة جدّا ؛ لأنه إذا اتيحت الفرصة لأى فرد ، فبمقدوره استغلالها ، وتحقيق الحلم الأمريكى» .

تشومسكى : حقّا تصير الدولة مميزة جدّا فى حالة ما إذا كنت ثريّا ، ولأذكر مثالاً واحدًا على ذلك . انظر كيف يتزايد تخلف نظام الضرائب ، فى الوقت الذى يُزيد ثراء الأغنياء من خلال خفض ضرائبى كبير ، ومن خلال الدعم ـ التاريخى ـ للمؤسسات الكبيرة . ولقد كان بوش على صواب عندما تكلم عن الحرب الطبقية ؛ بيد أنها تعد حربا طبقية خططوا لها ، لسحق الفقراء أكثر فأكثر ، وتوضح

جميع المؤشرات أنه ما زالت نسبة فقر الأطفال مرتفعة، وأصبحت حالات سوء التغذية أكثر سوءًا فى ظل برامج يتم تنفيذها؛ لزيادة «قيم الأسرة».

وفاقم الهجوم على الإعانات التى تقدمها الدولة للفقراء من سحق الفقراء، والأمهات اللائى يتلقينها والآخرين من المعوزين، فى حين لم يمسوا أبدًا أصحاب النفوذ؛ لأنهم يدعمون المؤسسات الكبرى بأموال طائلة.

فلدينا بالفعل معونة تقدمها الدولة، لكنها معونة موجهة للأثرياء، وحتى تضمن الإبقاء على المعونة التى تقدمها الدولة للأثرياء تعمل بشكل جيد، يلزم أن تتوافر طبقة من رجال الأعمال واعية جدًا، ويجب أن يقنع باقى أفراد الشعب بأنهم يحيون فى ظل مجتمع غير طبقى، ولقد أدت المدارس ـ دومًا ـ دورًا فى الإبقاء على هذه الأسطورة حية.

***